العرب
السبت 2020/04/04
السنة 42 العدد 11667

قتل العنصرية.. الوجه الآخر للوباء في فرنسا

أصوات التطرف تخبو والأقليات المسلمة تتجنّد في الخطوط الأمامية لمقاومة كورونا

لا يختلف عاقلان على حقيقة أن فايروس كورونا هو أكثر الأوبئة الفتاكة المهدد لمستقبل البشرية، لكن رغم الإجماع الكبير على ما يحدثه الوباء من هلع داخل المجتمعات، فإن لكورونا أيضا وجوها أخرى يمكن في المستقبل توظيفها للقضاء على أزمات أخرى. ومن بين الإيجابيات التي تستخلص من الوباء خفوت صوت الأحزاب المتطرفة في أوروبا وخاصة في باريس حيث أثبتت الأقليات، وخاصة المسلمة، ولاءها التام للوطن عبر التزامها بكل الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة كغلق المساجد ودور العبادة تفاديا لانتقال العدوى.

مواطنون على قلب واحد في مواجهة كورونا

ماجد نعمة
صحافي فرنسي سوري

باريس – أحدثت تدابير الحظر التي فرضها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للحد من جائحة كورونا تداعيات خاصة على سكان ضواحي باريس، والذين يمثل العرب والأفارقة شريحة هامة منهم.

وفي باريس وغيرها من المدن الفرنسية، امتثل السكان، مواطنين فرنسيين ومن أصول أجنبية، للقوانين والإجراءات التي فرضتها الحكومة، والتي عطّلت الكثير من الممارسات الثقافية والدينية، وخاصة تلك التي تخص المسلمين.

من خلال التقيد بالإجراءات، أظهر المسلمون تمسكهم بقوانين الجمهورية، رغم بعض أصوات الأقلية المتطرفة المعارضة التي تطالب بعدم الانصياع لهذه القوانين. هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفرنسية، بما في ذلك إغلاق المساجد، اتخذت أيضا من قبل حكومات أغلبية الدول الإسلامية. ولأنه تم التصديق على هذه التدابير من قبل السلطات الدينية العليا في تلك الدول، فقد تم سحب البساط من تحت أقدام الأئمة الأصوليين وأولئك المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين.

> **من خلال التقيد بالإجراءات، أظهر المسلمون تمسكهم بقوانين الجمهورية، رغم بعض الأصوات المتطرفة**

ويعد الإجراء الأكثر لفتا للنظر من قبل الحكومات هو إغلاق المساجد وأماكن العبادة للصلاة الجماعية، وخاصة صلاة الجمعة. وفي فرنسا، تم اتخاذ هذا الإجراء من قبل المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية ودعمه عميد مسجد باريس الكبير، شمس الدين حفيظ.

وأصدر حفيظ، المعروف بخطابه المعتدل والمنفتح، بيانا صحافيا في 13 مارس أبلغ فيه المسلمين "بقراره الخطير بإغلاق المسجد الكبير في باريس لفترة غير محددة".

ودعا البيان جميع "مديري أماكن العبادة إلى الامتثال للحظر المفروض على جميع التجمعات لأكثر من 100 شخص".

وطالب جميع المسلمين "بتوحيد أفكارهم وصلواتهم من أجل الحفاظ على وطننا وحمايته".

ونادرا ما يتم استخدام مصطلح "بلادنا" في تصريحات صادرة عن مسلمين فرنسيين. ويوضح استخدام حفيظ لهذا المصطلح في هذه الظروف إلى أي مدى يشعر مسلمو فرنسا بأنهم فرنسيون يتمتعون بكامل الحقوق والواجبات.

اتخذ قادة الجالية المسلمة في جميع أنحاء فرنسا إجراءات متشددة تتماشى مع التوجيهات الحكومية. فقد حظروا، على سبيل المثال، طقوس غسل الموتى في حالة الوفيات المرتبطة بالفايروس. لكنهم لم يكونوا وحدهم من فرضوا هذه التدابير. فقد حظرت هذه الطقوس ديانات أخرى.

أما إعادة الجثث إلى وطنها فقد أصبحت مستحيلة بسبب نقص المواصلات.

ومن المسلم به أن إجراءات الحظر المتشددة التي تمليها السلطات والمشاهد المتواصلة والمرعبة في وسائل الإعلام لضحايا هذا الوباء الذي يسقطهم بالمئات كل يوم في الدول التي كان يعتقد أنها مستعدة جيدا لإدارة أزمة صحية كبيرة، قد أسكتت الأقلية المتطرفة، التي استمرت في التعبير عن أفكارها ضيقة الأفق، لكنها الآن أصبحت غير مسموعة في مجتمعاتها.

وبعد تدابير الاحتواء التي اتخذتها فرنسا ودول المغرب العربي، تم تعليق الروابط البحرية بين ضفتي البحر المتوسط، وكانت هذه آخر وسيلة نقل منتظمة بعد قطع الخطوط الجوية.

ونتجت عن ذلك رؤية الآلاف من الأشخاص الذين يسعون إلى مغادرة أوروبا والعودة إلى ديارهم، ممن يريدون بشدة النجاة بحياتهم من فايروس كورونا، الذي وصل في نهاية المطاف إلى الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط. وتتعارض هذه الحركة السريعة والإجراءات المتبعة مع النظرية اليمينية المتطرفة المسماة بـ"الاستبدال العظيم"، والتي ترى جميع الأجانب غزاة محتملين لأوروبا.

وفي الخطوط الأمامية في المعركة ضد الوباء، كان حضور الأطباء ومقدمي الرعاية الصحية من المهاجرين ملحوظا. وكان اختفاء الخطاب العنصري البغيض والحاث على كراهية الأجانب وكراهية الإسلام والمعادي للهجرة، الذي أثار منذ وقت ليس ببعيد الجدل السياسي في فرنسا، أمرا رائعا. يجب على فرنسا تقييم المساهمة القيمة التي يقدمها الأشخاص الذين سبق ذكرهم في اقتصادها وصالحها العام. وقد شجع النقص المقلق في القوى العاملة في القطاع الزراعي، خاصة بعد إغلاق الحدود للعمال الموسميين، جان لوك ميلينشون، زعيم حركة "فرنسا المتمردة"، على طلب إعادة تنظيم المهاجرين غير الموثقين، ولم تستفز كلماته أحدا من أقصى اليمين.

ومع ذلك، لا تزال أمام فرنسا تحديات كبيرة. فبمجرد السيطرة على الوباء ستظهر تحديات اجتماعية واقتصادية هائلة. وفي هذا الصدد، أكد وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير في تصريح مباشر قائلا "منذ منتصف فبراير رأينا تأثيرا ملموسا على الاقتصاد. سيكون هناك تقييم كمي جديد عندما يتم تقديم ميثاق الاستقرار في 15 أبريل. بعض القطاعات تأثرت بشكل ملحوظ منذ بدء الأزمة".

وكلما طالت مدة الحجر زادت الأزمة المدمرة. ويبدو أن ماكرون، الذي دافع عن الامتثال للتوجيهات الليبرالية المتطرفة من قبل الاتحاد الأوروبي وتمسك بعقيدة الميزانية، قد غير عقيدته في مواجهة الوباء.

كان هذا ما اقترحه في 13 مارس عندما وضع فرنسا والفرنسيين قيد الحجر قائلا "غدا، سيتعين علينا تعلم دروس هذه الأزمة التي نمر بها، وأن نتحقق من نموذج التنمية الذي انخرط فيه عالمنا منذ عقود والذي كشف عن عيوبه في وضح النهار، وكذلك سيتعين علينا التشكيك في نقاط الضعف في ديمقراطياتنا.

إن ما يكشفه الوباء هو أن هناك سلعا وخدمات يجب وضعها خارج قوانين السوق. لا يمكن ببساطة تفويض الآخرين بتحمل مسؤولية طعامنا وحمايتنا وقدرتنا على توفير الرعاية الصحية وبيئتنا المعيشية. يجب أن نستعيد السيطرة على كل ذلك، وأن نبني فرنسا ذات سيادة وأوروبا ذات سيادة".

وكانت إحدى النتائج غير المتوقعة لهذا الخطاب حول السيادة إعلان الاتحاد الأوروبي عن التعليق غير المسبوق لقواعد انضباط الميزانية. ومن الآن فصاعدا، ستتمكن كل دولة أوروبية من الإنفاق بقدر ما هو ضروري للتعامل مع الأزمة الصحية.

ربما هناك حاجة إلى وضع خطة لتجنب انفجار الأراضي المهجورة والمهمشة في فرنسا، وبشكل عاجل، لمواجهة الأزمة الاقتصادية الكبيرة القادمة. وبهذا يمكن هزيمة "الانفصالية الإسلامية"، التي أعلنها ماكرون قبل ذلك عدوا للجمهورية. وخلاف ذلك، سوف تنتشر الثورات الاجتماعية بشكل أسرع وأكثر انتشارا وخطورة من فايروس كورونا.

حيرة أوروبية: أيهما أولى بالعلاج.. كبار السن أم الشباب

محمد طعيمة
كاتب مصري

"زي خيل الحكومة".. يرددها المصريون عادة كبديل عامي لـ"جزاء سنمار"، دون أن يعي معظمهم جذر دلالتها. فقبل انتشار طرق المواصلات الحديثة كان دولاب الدولة المصرية عماده الخيول، وحين يشيخ أحدها ويعجز عن تأدية الخدمة، تنص اللوائح على قتله بالرصاص، لأنه من وجهة نظرها تحوّل من أداة خدمة إلى عبء يحتاج إيواء وطعام وطبابة.

في كارثة كورونا، تجاوزت وفيات إيطاليا ضعف خسائر الصين. الغالبية الساحقة من النزيف الإيطالي تركزت في فئة مثلت حسابيا عبئا على روما، وعلى جل الدول المتقدمة.

استقر منذ عقود اجتماعيا وسياسيا، توصيف "المجتمع الشائخ" لغالبية الدول المتقدمة. وأصبح توصيف "القارة العجوز" شديد الواقعية. فعام 1950 كان 12 في المئة من الأوروبيين فوق سن 65، اليوم تضاعفت الحصة، والتوقعات تشير إلى أن النسبة قد ترتفع إلى 36 في المئة عام 2050. وتقول الوكالة الأوروبية للإحصاء إن نسبتهم الآن 19.2 في المئة. أرقام تعني أنه بداية من 2035 سيفقد الاتحاد الأوروبي "عشر" سكانه حتى عام 2050. ألمانيا، القاطرة الاقتصادية للاتحاد، ستتراجع من 82 مليونا إلى 74.7 مليون عام 2050، وتنزل تقديرات أسوأ لـ65 مليونا عام 2060. يؤثر هذا الوضع على ماكينة الإنتاج البشرية عامة، فمقابل كل مسن، 65 عاما فأكبر، اليوم أربعة في سن العمل. عام 2023، سيبقى منهم عاملان لكل متقاعد. وبالتدريج تفقد أوروبا ما متوسطه تسعة ملايين من قوتها العاملة حتى 2060. بالتوازي، تواصل مخصصات التقاعد في الارتفاع. ومنذ سنة 2014 شكلت أنظمة التقاعد أكبر بند للإنفاق في ميزانيات أوروبية عديدة. وهذا، أيضا، يمثل خطرا على الاستدامة المالية لـ16 دولة في الاتحاد الأوروبي، على المدين المتوسط والطويل، وفق تحذير أحدث تقرير للجنة الشيخوخة التابعة للمفوضية الأوروبية. فبحلول عام 2060 ستحتاج تغطيتها لـ–1.4 2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي للاتحاد.

بدا الفايروس منقذا للحكومات التي توقّعت أن تطال إصاباته 60 – 70 في المئة من سكانها، وهو نفس المتوسط الذي يحقق "مناعة القطيع" التي بنيت عليها التجربة البريطانية لمواجهته. كورونا يتوحش خاصة على الأجساد التي أنهكتها الشيخوخة، ما يعني أن كبار السن هم الأولى بالدعم الصحي أمامه، لكن تليفزيون فرانس 24 بث، في 15 مارس، تقريرا عن وثائق إيطالية وزعت محليا، قال إنها لا تحمل أختاما رسمية، تمنح أولوية العلاج "عند الاضطرار" لصغار السن قبل الأكبر سنّا. وفي اليوم التالي، نشرت صحيفة التليغراف البريطانية، أن مدينة تورينو بإيطاليا قررت منع المصابين بالفايروس الذين بلغوا 80 عاما وأكثر، وكذلك من تدهورت حالتهم، من دخول الرعاية المركزة في حال زيادة الأعداد عن الأسرّة المتوافرة. وقال طبيب منها للصحيفة: "نحدد الذين سيحيون والذين سيموتون بناء على العمر والحالة الصحية، هكذا هي الحرب".

> **طبيب إيطالي قال لصحيفة محلية: نحدد الذين سيحيون والذين سيموتون بناء على العمر والحالة الصحية، هكذا هي الحرب**

وفي أول كلمة لرئيس وزراء بريطانيا بوريس جونسون عن الوباء، طالب مواطنيه صراحة "بالاستعداد لفراق أحبة".. وشدد: "حتى إذا شككت في إصابتك بالفايروس.. اعزل نفسك ولا تتصل بالمستشفى إلا إذا ساءت حالتك". توجيهات تتجاهل أن مجرد إصابة كبار السن بالفايروس تعني الوفاة، إذا بقيوا في منازلهم معزولين ولم يعالجوا! لكنه كان أكثر حسما، السبت 21 مارس، بأمره للمنظومة الصحية بـ"إعطاء الأولوية للمرضى الذين لديهم أفضل فرصة للبقاء أحياء". ونفس التوجه سنجده "مضمرا" في خطة الحكومة الفرنسية التي أعلنتها في 18 مارس، وكرر فيها رئيسها تعبير "الفئات الأضعف" مرات، ولم يكن بينها كبار السن، رغم أنهم الفئة الأولى المعتبرة "أضعف" في السياق الكوني الحالي. بينما تمنح الأولوية لمن هم أقدر على المقاومة والصمود.

وبعيدا عن أنّ الوباء غير مسبوق، وفكرة معالجة الجميع خارج المنطق ولن يستوعبها أي نظام صحي، وتوجه "تخفف من الكبار" الأوروبي تسنده المعادلات الحسابية المذكورة أعلاه، ماذا عن التجربة الأنجح هنا.. الصين وكوريا الجنوبية؟ لديهما نسبة شيخوخة مقاربة، ولم ترصد ماكينة الإعلام الغربي، المترصد لبكين خاصة، مثل ما طرحته حكوماته من تأخير لأولوية كبار السن المستحقة، ونجا في الصين، مثلا، مصابون أضعاف أضعاف نظرائهم في أوروبا، غالبيتهم من كبار السن.

إنسانيا، حين تقع كارثة يكون الأولى بالإنقاذ الأطفال وكبار السن، الأوروبيون الآن ملتهون بغبار الوباء، وحين ينقشع ستدرك مجتمعاتهم ما صمتت/تواطأت عليه، للتخفف من أجيال كاملة. وأنها في مرحلة عمرية قادمة لا محالة، ستوظف حكوماتهم كارثة ما للتخلص منهم، وربما بلا قبر يشهد بأنهم كانوا موجودين يوما، كما يحدث الآن لمن سبقوهم في التقدم بالسن، وكما "خيل الحكومة".

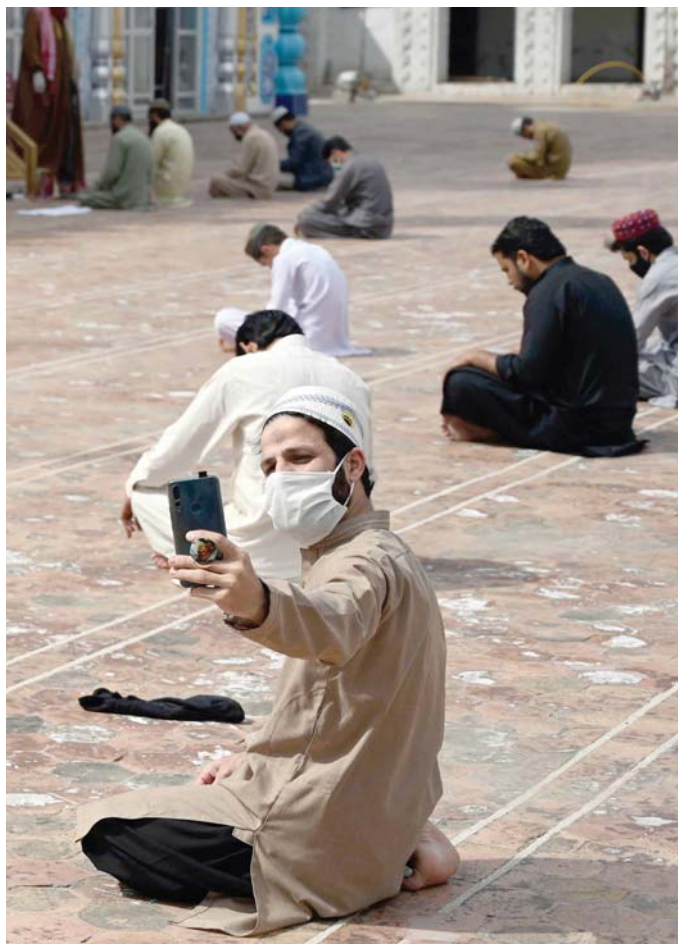

إسلام أباد – تواجه السلطات في باكستان وكذلك بنغلاديش ذات الأغلبية المسلمة أيضا وحتى في الهند صعوبة في إقناع الجماعات الدينية المحافظة بالالتزام بالتباعد الاجتماعي بهدف الحد من انتشار فايروس كورنا.